مصر وتحديات المستقبل

٢٢- تعميق التصنيع المحلى وتحدياته

ممدوح الشرقاوى*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى – مدينة نصر – القارة فى الاول من شهر ربيع الآخر عام ١٤٢٩ هذا الموعد من شهر ابريل عام ٢٠٠٨ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كلا من السادة:

١-أ.د.ابراهيم أحمدابراهيم	نائب رئيس مركز تطوير وبحوث الفلزات
٢-أ.م. ثابت قديس رئيس	القطاعات الفنية والانتاجية بالشركة العربية للراديو والترانزستور والاجهزة الالكترونية
٣-م. درية عباس محمد	مدير عام الاحصائات الصناعية -الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
٤-أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد – ورئيس تحرير المجلة
٥-أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
٦-م. عبد المنعم خليفة	مستشار رابطة صناعة السيارات
٧-د.م. عماد عبدالرؤوف الحلوانى	وكيل اول وزارة الانتاج الحربى
٨-م.عاطف على محمد	برنامج اصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى
٩-أ.د. فادية عبد السلام	مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية،معهد التخطيط
١٠-أ.د. محمد رؤوف حامد	استاذ علم الادوية – الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
١١-م. محمد سراج الدين سيد	مدير عام مصلحة الكفاية الانتاجية
١٢-م. محمد عبد المنعم على	مدير عام بمركز براءات الاختراع -اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
١٣-.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
١٤-م. مصطفى احمد كمال الدين	رئيس الادارة المركزية للتصنيع المحلى – هيئة التنمية الصناعية
١٥-أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات بالمعهد
١٦- أ.د. هانى بركات	وكيل اول وزارة التجارة والصناعة
١٧-أ.د. هدى صالح النمر	مدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات بالمعهد

*أ.د. ممدوح الشرقاوى – مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات – معهد التخطيط القومى.

وقائع دائرة الحوار

عبدالفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم ... صباح الخير جميعا.. بالنيابة عن هيئة التحرير وبالاصالة عن نفسى أرحب بحضراتكم لتلبية دعوة هيئة التحرير لحضور دائرة الحوار اليوم لصالح المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

الحقيقة هذه احد الجوانب التى أعتبرها مستحدثة ان يكون في كل عدد من اعداد المجلة دائرة حوار حول أحد الموضوعات ذات الاهمية فى التنمية والتخطيط واحد الموضوعات الرئيسية التى بدأناها من عشر سنوات وهذه هى السنة الحادية عشر هو موضوع مصر وتحديات المستقبل بمعنى اذا طلعنا دائرة الحوار من كل هذه الموضوعات يخرج لنا كتاب محترم عن التحديات فى مجالات كثيرة .

المجال اليوم عن تعميق التصنيع المحلى ، والتصنيع من القضايا المهمة ، كانت وستظل أحد القضايا الاساسية فى عملية التنمية فى مصر وقد تعرضنا للصناعات الصغيرة فى احد الجلسات والتحديات التى تواجهها ، وتكلمنا عن التصنيع بصفة عامة لكن اليوم محور الاهتمام هو تعميق التصنيع المحلى .

هناك ورقة قام باعدادها أ.د. ممدوح الشرقاوى ، عادة نقدم ورقة كاطار للمناقشات وليست قيدا على المناقشات بمعنى يمكن التعديل فيها اذا رأيتم فى اى جزء من اجزاءها ، وهى تتناول او كما تصور الاخ د.ممدوح الشرقاوى عدد من المحاور الاساسية يطرح عدد من الاسئلة أو التساؤلات فى كل محور من المحاور، اذا استطعنا الاجابة على هذه التساؤلات نكون قد غطينا المحور الخاص بها املا فى ان يكون هذا فى صالح القارئ فى النهاية .

نبدأ عادة باعطاء المداخلات لكل واحد فرصة تصل الى ١٠ دقائق يلقى بدلوه الرئيسى وبعد أن تنتهى المدخلات الرئيسية يمكن أن تكون التعليقات بضع دقائق حسب الوقت المتبقى حتى يستكمل الموضوع .

وقبل ان نبدأ فى المداخلات أطلب من أ.د. ممدوح الشرقاوى أن يستعرض الورقة الموجودة فى أيدى حضراتكم لمن قرأ يتذكر ، ومن لم تسمح له الظروف أن يقرأ فلعله يلتمس الطريق من خلال عرض أ.د.ممدوح الشرقاوى .

ممدوح الشرقاوى

يعتبر التصنيع فى مصر قضية مصيرية نظراً لما تواجهه مصر من العديد من المشاكل ، من أهمها زيادة معدل النمو السكانى ، وما يترتب عليه من مشكلة البطالة، محدودية التوسع الزراعى ، وما يترتب عليه من زيادة فى فاتورة الغذاء المستورد ، ولا سيما بعد الزيادة الواضحة فى أسعار المواد الغذائية عالمياً ، وتآكل القدرة على زيادة الصادرات الزراعية ، العجز الواضح فى الميزان التجارى ، وانخفاض مستويات الدخول ، ومن ثم مستويات المعيشة .

وبنظرة سريعة على قطاع الصناعات التحويلية – دون الدخول فى تطوره التاريخى – من حيث هيكل ناتجه وهيكل صادراته ، مقارناً مع بعض الدول الأخرى ، فى ظل البيانات المتاحة ، يتضح لنا ما يلى:

- هيكل ناتج الصناعات التحويلية : فى عام ٢٠٠٠ بلغ نصيب الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والتى تشمل الأغذية والمشروبات والتبغ ، المنسوجات والأقمشة ، الكيماويات ، الخشب ومنتجاته ، الورق ومنتجاته ، المعادن الأساسية، المنتجات التعدينية ، منتجات البترول وبعض المنتجات الأخرى ٨٨٪ من ناتج الصناعات التحويلية فى مصر مقابل ٥٥٪ فى كوريا الجنوبية ، ٨٢٪ فى تركيا، و٨٠٪ فى جنوب أفريقيا. أما نصيب صناعة الآلات ومعدات النقل من ناتج الصناعات التحويلية فى ذلك العام ٢٠٠٠ – فقد بلغ ١٢٪ فى مصر مقابل ٤٥٪ فى كوريا الجنوبية ، ١٨٪ فى تركيا ، و٢٠٪ فى جنوب أفريقيا .
- هيكل صادرات الصناعات التحويلية : فى عام ٢٠٠٤ بلغت قيمة صادرات الصناعات التحويلية فى مصر نحو ٢,٥ مليار دولار ، نحو ٣٢,١٪ من إجمالى قيمة الصادرات السلعية منها ١١٣,٤ مليون دولار قيمة صادرات الآلات ومعدات النقل – ٤,٥٪ من قيمة صادرات الصناعات التحويلية ، وفى مقابل هذه الأرقام الهزيلة فى إجمالى قيمة صادرات الصناعات التحويلية وقيمة صادرات الآلات والمعدات فى مصر حققت كوريا ، تركيا ، وجنوب أفريقيا أرقاماً ضخمة فى قيمة صادرات الصناعات التحويلية والآلات والمعدات . ففى كوريا بلغت قيمة صادرات الصناعات التحويلية نحو ٢٣٤,٨ مليار دولار – ٩٢,٨٪ من إجمالى قيمة الصادرات – منها نحو ١٦٠ مليار دولار قيمة صادرات الآلات ومعدات النقل – ٦٨,١٪ من قيمة صادرات الصناعات التحويلية . وفى تركيا بلغت قيمة صادرات الصناعات التحويلية نحو ٥٤,٢ مليار دولار – ٨٥,٨٪ من قيمة إجمالى الصادرات منها نحو ١٨,٣ مليار قيمة صادرات الآلات ومعدات النقل – ٣٣,٧٪ من قيمة صادرات الصناعات التحويلية .

وفى جنوب أفريقيا بلغت قيمة صادرات الصناعات التحويلية نحو ٢٩,٦ مليار دولار – ٢٦,٧٪ من اجمالى قيمة الصادرات – منها نحو ٧,٩ مليار دولار قيمة صادرات الآلات ومعدات النقل – ٢٦,٧٪ من قيمة صادرات الصناعات التحويلية .

مما سبق ، يمكن القول أن قطاع الصناعات التحويلية فى مصر لا يزال فى مراحل التصنيع الأولى وانه لا يتصف بالعمق المطلوب ، خاصة وأن صناعة الآلات ومعدات النقل ، هى فى حقيقة الأمر صناعات تجمعية تتصف بتواضع نسبة المكون المحلى ، وخير مثال على ذلك صناعة السيارات ، الموتوسيكلات ، الثلاجات ، الغسالات ، أجهزة تكييف الهواء ، التليفزيونات ، الحاسبات الآلية ، والسخانات ، الأمر الذى أدى إلى أن بلغت قيمة الواردات من الآلات ومعدات النقل ومكوناتهم فى عام ٢٠٠٤ نحو ٢,٨مليار دولار، وهى ما تمثل نحو ٢١٪ من إجمالى قيمة الواردات السلعية .

ومن ثم فإن قضية تعميق التصنيع المحلى لا بد وأن تحتل مكاناً بارزاً عند الحديث عن التنمية الصناعية . وأن ما نعنيه بتعميق التصنيع المحلى ، هو خلق قطاع صناعات تحويلية قوى قادر على تلبية احتياجاته واحتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى من السلع الصناعية ، سيما الآلات ومعدات النقل ، من خلال التحول من التجميع الى التصنيع المحلى ،مما يؤدى إلى زيادة معدلات التشغيل بدرجات مؤثرة ، زيادة الصادرات الصناعية بمعدلات تمكن من مقابلة الزيادة في الواردات . ومن ثم خفض العجز في الميزان التجارى – الذى بلغ نحو ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ ، ورفع مستويات الدخول ومعيشة الأفراد كهدف نهائى مع عدم الإخلال بمبدئى الميزة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة . وحتى يكون الحوار حول قضية تعميق التصنيع المحلى مجدياً ، فإننا نطرح للنقاش المحاور التالية ، علماً بأن هذه المحاور وما تتضمنها من تساؤلات لا تشكل قيداً على أى فكر .

المحور الأول : توافر قاعدة بياناتيه ومعلوماتية متخصصة

تشكل البيانات والمعلومات عنصراً أساسياً للتحليل الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومى . وتزداد الحاجة إلى أهمية هذا العنصر عندما نتطرق الى موضوع تعميق التصنيع المحلى ، ذلك لأننا ننتقل من شمولية البيانات والمعلومات الى البيانات والمعلومات ، التى تتصف بالخصوصية الشديدة . فإذا أراد مستثمر ما أن يقيم مشروعاً صناعياً لإنتاج نوع ما من المعدات الرأسمالية ، وأراد الاستفادة من الآلات والمعدات الموجودة، على سبيل المثال المخارط الرقمية ، فإنه يصبح ضرورياً معرفة عدد هذه المخارط ، أماكن تواجدها، عمرها الإنتاجى ، ..... الخ . كما أنه اذا أراد المستثمر ان يقيم مشروعاً صناعياً لإنتاج مكونات معدة صناعية ، فإنه يكون فى حاجة ماسة لتوافر البيانات عن عدد هذه المعدات ، القطع او الأجزاء التي تتعرض للتلف ،

ويتطلب الأمر استبدالها بصورة دورية ، والأخرى التى تحتاجها المعدة لعمل العمرات الجسيمة . من هذا يمكن القول إن تعميق التصنيع المحلى يتطلب نوعاً متعمقاً من البيانات والمعلومات بالآلات والمعدات وقطع الغيار والسلع الوسيطة المستخدمة في فروع الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

وهذا يدعونا لطرح التساؤلات التالية للحوار :

١- ما دور الأجهزة المتخصصة ذات العلاقة بقطاع الصناعات التحويلية ، والتى تشمل اتحاد الصناعات ، المجالس السلعية المتخصصة في توفير هذه البيانات والمعلومات

٢- ما دور وزارة التجارة والصناعة وهيئة التنمية الصناعية فى توفير هذه البيانات والمعلومات.

٣- هل يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بتوفير هذه البيانات والمعلومات ؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فما هى الأسباب والى أى مدى يمكن توفير هذه القاعدة؟

٤- هل يوجد ضرورة ملحة لإنشاء أقسام متخصصة للبيانات والمعلومات في المصانع والوزارات لإعداد هذه البيانات والمعلومات ونشرها ؟ وما مدى إمكانية ذلك من الناحية القانونية

المحور الثانى : تواجد قاعدة من قوة العمل الفنية الماهرة

تعميق التصنيع المحلى يقتضي توافر قاعدة عريضة من قوة العمل ذات التخصصات الفنية المتعددة والمهارات عالية المستوى ، للتعامل مع الآلات والمعدات ذات التكلفة الرأسمالية العالية ،والعمليات الفنية المتخصصة منها على سبيل المثال: ماكينات تشغيل المعادن، والتي تشمل قطع وتشكيل المعادن وتصنيع العدد الخاصة، معدات خدمات فنية وتشمل معدات معالجة حرارية، ومعدات معاملات سطحية بالطلاء الكهربائى، معدات لحام المعادن ، معدات ومكونات كهربائية ، معدات الصناعات الوسيطة التى تتضمن المسبوكات والمطروقات . هذا بالإضافة الى مكاتب التصميم .. هذا يقتضى تواجد مؤسسات تعليمية وتدريبية ذات كفاءة فنية متقدمة تمكن من تحويل عرض قوة العمل الكبير فى مصر الى جيش من العمالة الفنية عالية المهارة التى تتصف بالالتزام والانضباط الصناعي ليكون العنصر الأساسى تجاه تعميق التصنيع المحلى .

وهذا يدعونا الى إثارة التساؤلات التالية على سبيل المثال :

١- هل تتلاءم المناهج التعليمية في كليات الهندسة والمعاهد الفنية العالية لتخريج المهندس القادر على تلبية التخصصات الفنية اللازمة لتعميق التصنيع المحلى ، والتى منها على سبيل المثال ما يتعلق بأعمال التصميم ؟

٢- هل يتم وضع المناهج التعليمية في المدارس الصناعية بما تمكن من تخريج العامل الفني الذي يلبى الاحتياجات المتعددة للعمليات الصناعية التي يتطلبها تعميق التصنيع المحلى ؟

٣- هل تتوافر الورش في كليات الهندسة والمعاهد الفنية والمدارس الصناعية لتخريج الكوادر الفنية المدربة عملياً على التخصصات الصناعية عالية المستوى ؟

٤- هل يوجد تميز بين المدرسة الثانوية الصناعية والمدرسة الفنية للتعليم المزدوج بمصنع ٩٩ الحربى من حيث القدرة على تكوين قاعدة عمالية عالية المهارة ؟ واذا كان الأمر كذلك ما الذى حال دون نشر هذه المدارس ؟

٥- الى أى مدى يمكن القول أن مشروع مبارك ، كول للتعليم الفنى يمكن من تخريج العامل الفنى ذو المهارة العملية العالية التى يتطلبها تعميق التصنيع المحلى ؟

٦- ما مدى إمكانية الإستفادة من مراكز التدريب بالمصانع الحربية لتكوين قاعدة عمالية ذات مستوى فنى متطور ؟

٧- هل يتم الإستفادة من الكوادر الفنية التى يتم الاستغناء عنها في المصانع الحربية لبناء قاعدة فنية متطورة من العمالة الفنية في مراكز التدريب والتأهيل المدنية ؟

٨- تحتاج عملية تعميق التصنيع المحلى الى عمالة فنية لديها الإحساس بقيمتها المجتمعية، كيف نطور من نظرة المجتمع لتحقيق ذلك ؟

٩- ما مدى مساهمة برنامج تحديث الصناعة في تعميق التصنيع المحلى ؟

١٠- هل يوجد اهتمام بالتدريب داخل مواقع الإنتاج ؟

المحور الثالث : تكوين قاعدة تكنولوجية

يشكل البحث العلمى والتكنولوجي أحد الروافد الأساسية للتنمية الصناعية بصفة عامة ، وتعميق التصنيع المحلى بصفة خاصة ، ويمكن القول بإيجاز أن تكوين قاعدة تكنولوجية لتعميق التصنيع المحلى يمكن أن يتم بواسطة إنتهاج ثلاثة مناهج هى :

- أن يكون لدى المجتمع مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجي القادرة على إمداد الصناعة الوطنية بالتكنولوجيا اللازمة .

- أن يتم نقل التكنولوجيا اللازمة لتعميق التصنيع المحلى من الخارج كخطوة اولى ، يلى ذلك استيعاب هذه التكنولوجيات وتطويرها بواسطة مراكز البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الوطنية ، والتى لا بد وأن تتخذ خطوات فاعلة من قبل المجتمع لإقامتها وتطويرها .
- دراسة للتكنولوجيات العالمية والوقوف على التكنولوجيات الصناعية التى لم يعد يتطلب استخدامها الحصول على تراخيص من أصحابها ، ودراسة إمكانية تطويرها محلياً لتتناسب ومتطلبات تعميق التصنيع المحلى .

وفى هذا الصدد نود التأكيد عل حقيقة هامة وهى انه فى غياب المنهج الأول والثالث ، فإن تعميق التصنيع المحلى لا بد وان يعتمد على المنهج الثانى ، وهو الذي سلكته العديد من الدول التى أصبحت من الدول المتقدمة صناعياً ولها تكنولوجياتها الخاصة .

وهذا ما يقودنا الى اثارة التساؤلات التالية:

١- ما الدور الذى يقوم به ويمكن ان يقوم به المركز القومى للبحوث فى هذا الموضوع ؟

٢- يوجد فى مصر نحو ٣٠ معهداً ومركزاً للبحث والتطوير منها ما يعمل في مجال الإلكترونيات منها معهد بحوث الإلكترونيات التابع لوزارة البحث العلمى ، ومركز بحوث وتطوير الصناعة التابع لوزارة الاستثمار .

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا ما الذي تقوم به ، ويمكن أن تقوم به هذه المعاهد والمراكز البحثية نحو تعميق التصنيع المحلى ؟

٣- ما الدور الذي يقوم به . ويمكن ان يقوم به مركز بحوث الفلزات نحو تعميق التصنيع المحلى ؟

٤- فى ظل ضآلة الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي كنسبة من الناتج المحلى، مقارناً بالدول الصناعية، والأخذ بنظام السوق الحر، ما دور القطاع الخاص والدولة تجاه تمويل البحث العلمى والتكنولوجى ؟

٥- يرى البعض حتمية وضع الإنفاق على البحث العلمى والتكنولوجى تحت اشراف جهة واحدة ، حتى يمكن ترشيد الموارد المالية المحدودة المتاحة ، ما مدى إمكانية القبول بذلك ، وكيف يمكن تنفيذه ؟

٦- تقوم الجامعات في الخارج بدور حيوى تجاه خلق قاعدة تكنولوجية للتقدم الصناعى وتعميق التصنيع المحلى ، مادور الجامعات المصرية في هذا الشأن وما الدور الذي يمكن ان تقوم به ، وكيف يمكن تحقيق ذلك ؟

٧- ما الدور المأمول ان يقوم به المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا تجاه قضية تعميق التصنيع المحلى ؟

٨- هل قانون حماية الملكية الفكرية بوضعه الحالى يمكن ان يعزز فرص تكوين قاعدة تكنولوجية ؟

٩- ما مدى كفاءة الأسلوب المتبع حالياً في تسجيل حماية براءات الإختراع في تكوين قاعدة تكنولوجية ؟

المحور الرابع : مجالات مقترحة لتعميق التصنيع المحلى وتساؤلات مطروحة

على الرغم من صعوبة طرح مجالات مقترحة لتعميق التصنيع المحلى لما يتطلبه ذلك من بيانات ومعلومات تفصيلية، إلا أن ذلك لا يمنع من طرح بعض المجالات ، وعدد من التساؤلات حول السياسات والآليات اللازمة لتعميق التصنيع المحلى أشبه بالدراسات الأولية التى تسبق دراسات الجدوى المتخصصة للوقوف على آراء وتصورات المشاركين في دائرة الحوار.

أولا : المجالات المقترحة

- الغزل والنسيج والملابس الجاهزة : تصنيع الأنوال والمغازل ، وماكينات الحياكة الجديدة ، وقطع الغيار للمصانع القائمة .
- البتروكيماويات : إقامة مجمعات إنتاج البتروكيماويات منها علي سبيل المثال البولي بروليين ، والبولي أسترين، وما يترتب عل ذلك من إقامة العديد من الصناعات لإنتاج العديد من المنتجات للقطاع الصناعى ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- وسائل النقل : تصنيع عربات السكك الحديدية والأتوبيسات والسيارات والمينىباص ومكوناتهم.
- الحديد والصلب : مكورات الحديد والكتل كمدخلات للصناعة ، وألواح الصلب المخصوص ، والمواسير كمنتجات لها .
- الرخام : تصنيع الرخام بدلاً من تصديره كمادة خام ، وصناعة الآلات والمعدات اللازمة لذلك ومكوناتها .
- الأحذية : تصنيع المكابس ، وماكينات الحياكة وأجزائها ، والقوالب .

- الدواء : تصنيع المواد الخام وخاصة المواد الفعالة والأمصال.
- الآلات والمعدات الزراعية : الجرارات وطلمبات الرى ومكوناتهما.
- المحركات الكهربائية
- الصناعات الإلكترونية
- الكمبيوتر والموبايل ومكوناتهم .
- الكهرباء

مكونات توليد الطاقة من الرياح

- تصنيع أجهزة القياس والمعايرة والتوجيه
- تصنيع الأجهزة الطبية

ثانيا : بعض التساؤلات المطروحة :

١- هل يمكن طرح سلم لأولويات تنفيذ الأنشطة فى المجالات المقترحة لتعميق التصنيع المحلى ؟ وما هى أسانيد هذه الأولويات ؟

٢- ما الذى يحول دون دخول القطاع الخاص الوطني للاستثمار فى هذه الصناعات ؟

٣- إذا جاز القول بان هذه الصناعات تتضمن نوعاً من المخاطرة ، فما الذى يحول دون مشاركة الدولة مع القطاع الخاص ثم بيع نصيبها في البورصة بعد ذلك ؟

٤- على الرغم من تدفق رأس المال الأجنبي وبلوغه حوالى ١١ مليار دولار ، ما الذى يحول دون إقامته لهذه الصناعات ؟

٥- هل نحن فى حاجة لإعادة النظر في الحوافز الممنوحة للقطاع الصناعي ، بحيث يتم قصرها على الاستثمار فى صناعات تعميق التصنيع المحلى ؟

٦- هل يمكن أن تساهم المناطق الصناعية بنظام المطور العام لإقامة هذه الصناعات ؟

٧- تشكل منتجات هذه الصناعات طلباً كبيراً فى الأسواق الخارجية، فهل يتوافر العدد الكافى من المصدرين المؤهلين لغزو هذه الأسواق ؟

٨- أليس من الضرورى ان يتم الربط بين الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعات القائمة التى تلقى طلباً كبيراً مثل صناعة الأسمنت ، وحتمية تصنيع مكونات هذه الصناعات محلياً ؟

٩- هل يمكن القول بأن موضوع تعميق التصنيع المحلى مهمة قومية كبرى تتطلب إنشاء مجلس اعلي لتعميق التصنيع المحلى ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هى ملامح تكوين هذا المجلس والمهام التى تسند اليه ؟

هانى بركات

الحقيقة قد يكون مفيدا أن ابدا بالجزء الخاص الاستيراجية وأن أعرض استيراتيجة الوزارة لكي تكون مدخل للحوار .

أود أن أشكر د.ممدوح علي الورقة وأقول له أننا متفقين مع جزء كبير من الافكار التي جاءت بها وأشكر المعهد والمجلة علي دعوة وزارة التجارة والصناعه فى هذا اللقاء الهام وأقول أن هذا الموضوع حقيقة على رأس أولوياتها .

أود أن أشرح لحضراتكم الى اين يتجه الفكر فى وزارة التجارة والصناعه في هذه المرحلة ، فى عام ٢٠٠٤ بدأت الوزارة فى وضع مايسمى استيراتيجية التنمية الصناعية فى مصر ، فى تصورنا ان احد الاضافات الرئيسية التى حدثت من عام ٢٠٠٤ حتى ألان هى تواجد استيرتيجية قومية ينبثق منها استيراتيجيات قطاعية واعتقد أن البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية كان خطوة هامة جدا ونحن أكثر ناس استفدنا به.

سأقرأ على حضراتكم من البرنامج الانتخابى للرئيس ماذا كان يقول فى رؤية القطاع الصناعي ، الرؤية الموجودة فى البرنامج الانتخابى للرئيس كانت تقول "أن يصبح قطاع الصناعة قطاعا جاذبا للاستثمارات ومشجعا للتطور التكنولوجى ومحركا للنمو الاقتصادى ومولدا رئيسيا لفرص العمل " وأود أن أقول أن كثير من هذه الكلمات ذكرها د.ممدوح فى ورقته.

من هذه الرؤية اصبح مطلوبا من وزارة التجارة والصناعة أن تضع استيراتيجية لتحقيق هذه الرؤية ، بالنسبة للاهداف الرقمية المستهدفه والمعلنة والتى يتم على اساسها تقييم الاداء هى ٤ أرقام :

الاول معدل نمو قطاع الصناعة ، بدون نمو لانستطيع خلق فرص عمل ، ولانستطيع ان نطور تكنولوجيا ولا أن ننافس ، النمو بمعدلات تقارن بمعدلات الدول المشابهة لظروف مصر على المستوى العالمي هو هدفنا.

فى عام ٢٠٠٤ كان معدل نمو قطاع الصناعة ٣٪ هذا معناه أن هذا القطاع لن يستطيع خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الشباب الجديد في مصر ، أي رقم أقل من ٦٪ لن يمكن من إستيعاب العماله فى مصر ، فالهدف المعلن أن نرتفع من ٣٪ عام ٢٠٠٥ الى ١٠٪ عام ٢٠١١، نحن حاليا ٧,٦٪ ، ويستهدف الوصول الى١٠٪ عام ٢٠١١.

الهدف الرقمى الثانى والحقيقة نحن لدينا ألية مستمرة لتقييم الاداء فى هذه الارقام شهريا نرفع بها تقريرا شهري لاننا عدينا مرحلة الاستيراتيجيات الانشائية الاستيراتيجية لها هدف شهرى اذا لم يتحقق هذا الهدف الشهرى نبحث لماذا لم يتحقق.

الهدف الرقمى الثانى هو زيادة الصادرات الصناعية لان زيادة الصادرات يعد موضوعا مهما جدا لزيادة القوة التنافسية للقطاع كلة والصادرات تعتبر مؤشرا ممتازا جدا لتنافسية الصناعة ، من يستطيع أن يأخذ البضاعة ويخرج ويبيعها فى السوق العالي هذا مؤشر مباشر للتنافسية العالمية ، الهدف كان رفع الصادرات الصناعية من ٣٠ مليارجنيه عام ٢٠٠٥ الي ١٠٠ مليارجنيه عام ٢٠١١ ، نحن حاليا ٨٠ مليار جنيه ، هذه اهداف استيراتيجية لابد ان تكون واضحة جدا بالنسبة لنا .

الهدف الاستيراتيجى الثالث هو لكى استمر بما يسمي بالتنمية المستدامة بالمعني الاقتصادى لابد أن تستمر هذه المعدلات ، أقل قطاع كان يمول من البنوك كان قطاع الصناعة فالبنوك لاتحب قطاع الصناعة ، الاستثمارات العالمية لا تأتى ، اصبح لدينا هدف استيراتيجي هو جذب الاستثمارات المحلية والعالمية لكى احقق اهدافى فى النمو المستمر .

اخر هدف ، قد يكون نتيجة لكن كان يحب ان يكون نصب اعيننا ، هو خلق فرص عمل كافية ، نحن ملتزمون بخلق ١,٥ مليون فرصة عمل خلال ٦ سنوات ٢٠٠٥ / ٢٠١١.

هذه الارقام الاربعة هى أهدافنا الاستيراتيجية من الناحية الرقمية وايضا من الناحية الكمية ، ايضا لدينا اهداف كيفية ،واهدافنا الكيفية هى:

- زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة المصرى ، من حوالى ٤٠٪ إلى ٥٠٪ قيمة مضافة من الناتج المحلى الاجمالى.

- الهدف الثانى وهو مرتبط بالهدف الأول وهو زيادة متوسط الاجور ،إ ذا كان هدفنا الاستراتيجى هو رفع مستوى معيشة المواطن فلا بد أن نتكلم عن زيادة الأجور ، وزيادة الاجور مع الحفاظ على التنافسية لا يمكن أن تحدث الا من خلال زيادة الانتاجية والقيمة المضافة .
- موضوع هام جدا بالنسبة لنا وهوإدخال مهن جديدة نحن كنا نعمل فى مهن قليلة القيمة المضافة ، مثلا أين المصمم المصرى ؟ ليس لدى مصمم مصرى ، المصمم فى العالم هو الاعلى اجرا ، مصمم الازياء، مصمم الصناعات الجلدية ، مصمم الحلى ، مصمم المعدات ، والتصميم فى حد ذاته أحد العناصر المهمة جدا فى القيمة المضافة فى المنتج النهائى.
- هنا دخلنا فى الهدف الثالث الذى أشار اليه د. ممدوح عليه ،هناك علاقة وثيقة بين المكون التكنولوجى والقيمة المضافة والأجور فهدفنا الاستراتيجى الكيفى هو زيادة المكون التكنولوجى والانتقال من الأنشطة الصاعية القائمة على استخدام الموارد الطبيعية الى تكنولوجيا متوسطة وعالية .
- الهدف الرابع بناء القدرات الابتكارية للصناعة المصرية فإذا رجعنا الى كل هذه القصة نجد أن العنصر الاساسى فى التنافسية هو التنمية التكنولوجية والقدرة على الابتكار.
- كما اشرت سيادتك كنا قديما نقول أن من لديه مواد خام رخيصه ينافس ، ولاشىء من ذلك يصلح الآن، اليابان ليس لديها طاقة ولا لديها مواد خام ولا لديها عماله رخيصه ، كنا نقول أن من لديه موقع جغرافى ينافس ، الصين أكبر منافس فى الدنيا وليس لديها موقع جغرافى كل العناصر التقليدية التى تسمى الاستاتيكية للتنافسية انهارت ، أصبحت العناصر الديناميكية هى المتحكمة وأهمها التنمية التكنولوجية والقدرة على الابتكار ، وعندنا هدف استراتيجى وهو زيادة المكون التكنولوجى للصناعة المصرية وانتقالها إلى ما يسمى الاعتماد على الموارد الى تكنولوجيا متوسطة وعالية.
- بالنسبة لبناء القوة الابتكارية ، أين الابتكار فى عمليات التعليم والتدريب المصرى ، غير موجود ، حقيقة ثروتك الحقيقية فى البشر ، لكن أى ناس ؟ المبتكرون المبدعون ، هل نحن نخرج مبتكرين ومبدعين ؟ بدون ناس مبتكرين ومبدعين السكان عبء علينا ، السكان ثروة عندما يتحولوا الى قدرات انتاجية ابتكارية ومبدعة .
- لدينا هدف ستراتيجى موجود فى الوثيقة من ٢٠٠٥هو تعميق التصنيع المحلى ، تعميق التصنيع المحلى المنافس ، والمنافس بالمقياس العالى و لا يتصور احد أننا سنحمى قطاعات غير منافسة،

والمنافس بالمقياس العالمى لم يعد هناك سوق محلى للمنافس ، بل العالم كله يتجه ويستمر فى الاتجاه الى الأسواق المفتوحة. من ينتج فى مصر حاليا لاينافس المنتج المصرى بل ايضا المنتج الهندى والصينى والبنجلاديشى والباكستانى ، فالتنافسية العالمية عنصر حاكم لكن طبعا لدينا هدف استراتيجى وهو تعميق التصنيع المحلى.

- الهدف الاخير هو التوافق البيئى ، لابد ن يكون أحد أهدافنا هو التنمية الصناعية المتوافقه بيئيا، نحن لن ينشأ مصنع جديد فى مصر الا اذا كان متوافقا بيئيا طبقا للمعايير العالمية.
- هذه أهدافنا ولكى نحقق هذه الأهداف لدينا مجموعة من المشروعات وهذا موضوع مهم .
- أول خطوة هى ونحن نقول أننا نر يد أن ينمو قطاع الصناعة ككل بنسبة ١٠ ٪لابد من أن ينعكس ذلك الى استراتيجيات قطاعية ، ماهى أخبار النسيج ؟ ماهى أخبار الجلود ؟ ماهى اخبار الاثاث ؟ ماهى اخبار مواد البناء ؟ ... وهكذا كل قطاع له أستراتيجية متكاملة تقول ماهى نسبة مشاركته فى نسبة الـ ١٠ ٪ مشاركته فى الصادرات كيف ؟ مشاركته فى العماله كيف ؟ ، الآلية التى وضعت هنا مهمة جدا لاننا نفهم أ ننا نعمل فى ظل قطاع خاص يقود التنمية الصناعية فى مصر وهذا اختيار استراتيجى وبالتالى لابد من وضع ستراتيجية بالتعاون مع القطاع الخاص لانه هو منفذ هذه الاستراتيجية.
- فالغرف التجارية واتحاد الصناعات ومؤسسات الأعمال تتعاون مع الوزارة فى وضع استراتيجيات قطاعية وتعلن ، وقد اعلنا ٣٠ استراتيجية لـ ٣ قطاعات تفصيلية ، كيف يتحرك هذ القطاع فى العشر سنوات القادمة ؟ وبعض القطاعات ٢٠ سنة ، بما فى ذلك نقل التكنولوجيا وتنمية الابتكار وتعميق التصنيع المحلى. فمهم جدا أن آليه اتخاذ القرار تطورت واصبحت شراكة بين الوزارة والقطاع الخاص لأنه فى النهاية المنفذ هو القطاع الخاص.
- نحن أعلنا – وهذا موجود على ال Web Side الخاص بالوزارة ٣٠ استراتيجية قطاعية تفصيلية، ماذا سنعمل بالضبط فى الاثاث ؟ ماذا سنفعل فى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ؟ ماذا سنعمل فى مواد البناء ؟ وهكذا.
- المشروع الثانى لدينا مشروع ضخم جدا لنقل التكنولوجيا للصناعية المصرية لأنه ذكرنا كلمة لتكنولوجيا عدة مرات ، لا تنافسية بدون تكنولوجيا ، لا تعميق للتصنيع المحلى بدون تكنولوجيا ،

لا زيادة للصادرات بدون تكنولوجيا ، لا تنمية مستدامه بدون تكنولوجيا ، فالحقيقة لينا برنامج كبير جدا لنقل التكنولوجيا ، كونا شبكة من حوالى ٣٠ مركز نقل تكنولوجى.

- والمراكز التكنولوجية حقيقية آلية موجودة فى كثير من دول العالم تعمل كهمزة وصل بين طرفى المعادلة احتياجات الصناعة المصرية من التكنولوجيا ، ومصادر التكنولوجيا المحلية والعالمية .
- والمراكز تدخل فى شبكات مع مراكز البحوث والجامعات المصرية، لكن بمنتهى الصدق هذا ليس كافيا، المراكز تدخل فى استراتيجيات مع مصادر التكنولوجيا العالمية لأن هناك فجوة تكنولوجية ما بين الصناعة المصرية وما بين التكنولوجيا العالمية فكان مهم جدا ان تخلق هذه الآلية لتوفير ونقل التكنولوجيا – ولكن نبسطها – الذى يشترى سيارة لا ينقل تكنولوجيا هو ينقل Know How والتكنولوجيا ماهى إلا Know How ، التكنولوجيا Hard ware & Soft ware أى واحد يمكن ان يشترى ماكينة ، لكن الماكينة لم تكن ابدا عنصر تنافسى ، فالتكنولوجيا بالتعريف الأولى هى جزء غير مادى وهى Know How ، هى معرفة ونحن لدينا كما ذكرت ٣٠ مركز تكنولوجى قطاعى ، مركز تكنولوجيا للاثاث ، مركز تكنولوجيا للجلود ، مراكز تكنولوجية للمنسوجات .. وهكذا.
- ايضا هذه المراكز تدار بشكل غير حكومى لأنها مراكز غير حكومية ، تلقى دعم من الوزارة ولكن تدار كمراكز مستقله ، بادارة محترفة بشراكات مع شركاء اجانب فى مجال التكنولوجيا بأشراف مباشر من المجتمع الصناعى.

عبد الفتاح ناصف

بالنسبة لدائرة الحوار الحالية هى عن تعميق التصنيع المحلى وسيادتك اشرت بصدد الحديث عن الاستراتيجية الى اكثر من محور من المحاور المكتوبة عن التعميق وعلى رأسها محوريين أساسيين خلق كوادر عالية المهارة بالنسبة للموارد البشرية وبالنسبة للتكنولوجيا.

كنت أتمنى وأنت تستعرض هذه المحاور ذات العلاقة بالاستراتيجية وبموضوع الندوة أن تجيب على بعض الاسئلة لأنكم جربتم ، ماهى الصعوبات التى واجهتكم لتكوين هذه القوى البشرية ذات المهارة العالية؟ وهل الأجهزة الموجودة – والدكتور ممدوح ذكرها بالأسم – تقوم بالمهمة كما يجب ؟

بالنسبة للتكنولوجيا وهو البند الثالث والأخير هل سنظل طول عمرنا نجمع أجزاء ونقول صناعة ؟ من عام ١٩٦٠ دول العالم المتخلفة اصبحت متطورة فى صناعة السيارات ونحن لازلنا نجمع حتى عام ٢٠٠٨

هل سنستمر بهذا الأسلوب أم أن الاستراتيجية ستبعدنا عن النوم فى احضان التجميع ؟ وهذا ليس فقط فى السيارات بل ايضا فى الادوية ، فهل الاستراتيجية اخذت هذا فى الاعتبار ؟ واخذ ت الضوابط والمعايير التى تمنعنا من الاسترسال فى عملية التجميع ؟

السيارات فى عام ١٩٦٠ بولندا كانت معنا فى عربيات الفيات وكانت معنا تركيا الكل تطور ونحن نجيب ونجمع ، فهل الاستراتيجية اخذت هذا الكلام فى حسبانها ونحن نتكلم عن تعميق التصيع .

أعرف أن قطاع الادوية فى مصر ناجح لكن فى حدود، بمعنى ان صناعة الادوية لاتزال تجميع بمعنى ان العناصر الفعالة فى اى دواء تستورد ، اذا لم نصنع هذه العناصر الفعالة لن نتقدم ، كان سيادتك قرأت الورقة التى اعدها د. مدوح الشرقاوى واثنيت عليها، التساؤلات الموجودة فيها فيما يتعلق باعداد المهارات عالية المستوى أو التكنولوجيا المطلوبة وطريقة التعامل معها ، كنت اتمنى الاجابة عليها نظرا لان ذلك يثرى هذه الندوة باعتبار ذلك تطبيق عملى من خلال الاستراتيجية .

ممدوح الشرقاوى

الحقيقة اربط ماجاء فى المحور الرابع فيما يتعلق بالمجالات المقترحة ، سيادتك قلت أن هناك قطاع فى الاستراتيجية لتعميق التصنيع المحلى ، وقلت ان هناك محاور قطاعية ، قطاع كذا ، وقطاع كذا ، اين نحن من الالات والمعدات ، القضية كما قال د. عبد الفتاح تجميع وبعض الصناعات القائمة على المواد الخام مثل غزل القطن والنسيج ، وشوية سيراميك ، الى متى سنظل فى اطار هذا الهيكل المتواضع للانتاج؟

محمود عبد الحى

هذا المعهد عام ١٩٨٤ أعد دراسة عن التكنولوجيا ومفهوما ، ولو كان هناك سيولة للمعلومات و رغبة نحو وضع استراتيجية للتصنيع رغبة جادة لتم تفعيل ما جاء بالدراسة. قلنا ماهو مفهوم التكنولوجيا؟ ايام د. الصعيدى ارسلنا له دراسة عن بناء قاعدة تكنولوجية وهذه الدراسة من ٣-٤ سنوات وهذا قبل تولى د.رشيد.

هذا المعهد له تاريخ طويل فى الدراسات الخاصة بالتنمية الصناعية وفيه مركز يسمى مركز التخطيط الصناعى له عمق ونظره ورؤية لمصلحة الوطن .

هانى بركات

أول نقطة أود توضيحها هى أن استراتيجية التنمية الصناعية المصرية منتج مصرى ١٠٠٪ وهى باللغة العربية منذ عام ٢٠٠٥ وجزء من البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية ، الحقيقة أنها أستفادت جدا من الدراسات التى وضعت فى مصر ومنها دراسات معهد التخطيط القومى فى الاستراتيجية بوجه عام والتنمية الصناعية والتكنولوجيا بوجه خاص ، فالدراسة التى ذكرتها سيادتك هى جزء من استراتيجيتنا وعملية وضع الاستراتيجية استمرت سنة ونصف واعتمدت فى الاساس على مصادر محلية ثم دخلنا فى عملية الاستفادة من الخبرات العالمية وما حدث بالدول الاخرى قبلنا.

لأول مرة نقارن نفسنا ، عندما اضع رقم ١٦ مثلا ، هل هذا الرقم جيد أم سيء .؟ أسمح لنفس بالمقارنه مع تونس والمغرب واسرائيل وتركيا ودول جنوب شرق آسيا فدخلت فى عملية مقارنة انتهت بالاستراتيجية المصرية ، والاستراتيجية ليست وثيقة جامدة بل هى عملية متغيره حتى على المستوى العالمى وجامعة هارفارد تعرف الاستراتيجية بأنها قابلة للتطوير فنحن استفدنا جدا بكل الخبرات المحلية.

بالنسبة للتصنيع المحلى سآخذ حضراتكم فى اتجاه آخر ، فى موضوع القيمة المضافة ، من أن تأتى القيمة المضافة ؟ من اين يأتى التعميق ؟ ليس فقط من الآلات ، الآلات عنصر واحد فهناك أمثلة كثيرة.

صناعة الجلود المصرية ، نحن لدينا مصدر جلد، والجلد يتشطب على ٣ مرحل ، أول مرحلة Wet blue ثم Crust ثم Finished ، المرحلة الأولى أكثرها تلويثا للبيئة واقلها قيمة مضافة وأقلها تكنولوجيا وأرخصها فى السعر ، فماذا نحن نصدر؟ ٨٥٪ من صادرات مصر من الجلود Wet blue وكمثال، القيمة المضافة فى القدم المربع فى المرحلة الأولى ربع دولار ، المرحلة الثانية ١,٥ دولار ، المرحلة الثالثة ٧ دولار ، أنا ابيع فى ربع دولار ، هذه هى القيمة المضافة وهذه هى التكنولوجيا وهذا هو التعميق، فهذا عنصر مهم والمعدات ليست العنصر الوحيد للتعميق ، التعميق الحقيقى للصناعة أعمق من ذلك بكثير واعطى حضراتكم أمثلة أخرى:

الرخام المصرى صادراتنا من الرخام قبل عام ٢٠٠٥ كيف كانت تتم ، الصينيون يحضرون يقطوا بلوكات من الجبل ويضعوها على السفن وتذهب للصين ونصدر رخام ، أين القيمة المضافة ؟ صفر الإضافة أن

أصدر منتج نهائى ، المفهوم هنا مختلف تماما ، المعدة تأتى كجزء يسير فى التعميق لكن تعميق الصناعة يؤخذ قطاعيا.

ايضا كسياسة عامة لدينا مجموعة من الاستراتيجيات كسياسة عامة للوزارة ، كل المواد الخام يوضع عليها رسم تصديرى ، وكل المواد المصنعة النهائية تعطى دعم تصدير ، بمعنى واحد قطع بلوكات رخام وصدرها للصين يدفع عليها رسم تصدير فأنا أصعبها عليه واجعله غير منافس ، لكن اذا صنعها فى مصر وعمل مصنع وأحضر معدات وصنعها وصدرها منتج نهائى اعطى له دعم تصدير ، هذه السياسة مطبقة فى جميع القطاعات ، كل المواد الخام سيفرض عليها رسوم تصدير ، وكل المنتج النهائى سيأخذ دعم ، الهدف هنا تعميق التصنيع المحلى ، ماهو التعميق الصناعى فى صناعة الرخام ؟ أن آخذ من المادة الام واطلع بمنتج نهائى منافس عالميا ، هذا تعميق.

موضوع المعدات ، ببساطة فى موضوع الجلود ، كانت الدباغة موجودة فى مجرى العيون خلف السور فى ظروف لا تسمح بالتطور ولا المنافسة على الاطلاق ثم كان هذا القطاع تنشأ به مدبغة جديدة كل سنة خلال الخمس سنوات الماضية ، لماذا انتج معدات ؟ ليس هنك تصنيع معدات الا مع نمو ، فماذا عملنا؟

قمنا بانشاء مدينة جديدة للدباغة ينتهى العمل بها حاليا على بعد ٥٠ كم بعد مدينة بدر اسمها الروبيكى وهى مدينة متخصصة على أعلى مستوى فى تصنيع الدباغة فى العالم من الناحية التكنولوجية.

هنا أقول سأعمل ٥٠٠ مدبغة جديدة ، أول شىء عملناه هو اقامة شركات تصنيع معدات لأن هناك حجم اقتصادى لانتاج المعدات ، لا استطيع عمل مصنع لأنتج ماكينتين فى السنة هذا غير وارد ، البعد الاقتصادى هنا مهم جدا، فماذا أعمل ؟ أهيء المناخ وأنقل التكنولوجيا وأعد الكوادر لأسمح لهذه الصناعة أن تنمو وأعطيها حوافز، لكن ايضا صناعة معدات بدون نمو لايمكن ، صناعة معدات بدون حجم سوق غير وارد.

ماهو حجم السوق ، حجم السوق محلى وصادرات، السوق المصرى لكى تعرفوه حضراتكم أقول أنه عندما ذهبنا للصين وتقابلنا مع مصنعى السيارات ، المصنع الأول حجم انتاجه مليون سيارة فى السنة ، الذى بعده قال أنا مصنع صغير انتج ٨٠٠ لف سيارة فى السنة ، أكبر مصنع فى مصر ينتج ٤٠ ألف ، فالحل الوحيد لهذا أن تكون مصر معبر.

لكى نكون متفقين على المفاهيم ، وهل نحن متفقون على الاهداف؟نحن من اليوم الاول اهدافنا الكيفية موجوده لكن السؤال هو كيف ننفذ هذا الكلام فى ظل اليات سوق حر وفى ظل تنمية يقودها القطاع الخاص.

فنحن لدينا مجموعة ضخمة من البرامج ، فى موضوع مساعدة تصنيع المعدات فى مصر، كيف انشئها بحجم اقتصادى يسمح لها بالنمو وأن تكون ناجحة اقتصاديا .

اضافة الى المشروع الضخم لتصنيع معدات الدباغة والجلود ، هناك موضوع أخر فى السيارات، ما الذى يعطيني الحجم فى السيارات ؟المكونات ، نحن افتتحنا الاسبوع الماضى مدينة متخصصة فى ٦ أكتوبر لصناعة المكونات ، نعم تصنيع المعدات هدف استيراتيجي ولدينا خطة محدودة رقمية عام كذا سننتج كذا وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

شكرا لسيادتك على التوضيحات الاضافية وان كنت سيادتك لم تميل الى الاجابة على الاسئلة.

ممدوح الشرقاوى

ذكر الدكتور هانى بركات أن تعميق التصنيع المحلى لايأتى فقط من الآلات والمعدات حيث أن الآلات عنصر واحد ، والمعدة تأتى لجزء يسير فى التعميق وهنا أود التركيز على حقيقة بالغة الاهمية هى ان تصنيع الآلات والمعدات تلعب دورا رئيسيا فى تعميق التصنيع المحلى وتعظيم القيمة المضافة . ولعل ما ذكره الدكتور هانى بركات بخصوص صناعه دباغة الجلود والرخام خير مثال على ذلك فبدون تواجد الآلات والمعدات لن نتمكن من تعميق التصنيع المحلي فى هاتين الصناعتين على سبيل المثال . كما ان تعميق التصنيع المحلى فى مجال الرخام والاحذية من ضمن المجالات المقترحة فى المحور الرابع.

عبد القادر دياب

لدى تساؤل ، انه من السهل جدا أن نضع اهداف عظيمة ، انما اليات وسياسات تنفيذها بالنسبة لاستيراتيجية وزارة الصناعة هى فى تصورى غير واضحة ، منها انك تعطى دعم للسلع المصنعة عند التصدير ونفرض رسوما على تصدير المادة الخام ، هذا شئ جميل وهو عامل هام من اجل التعميق كما ذكرت سيادتك.

نأتى هنا الى التمييز ما بين الوطنى والاجنبى فى الاستثمار فى قطاع الصناعة لقد ذكرت سيادتك انك تسعى لجذب الاستثمار المحلى والاجنبى ، مع نمو القيمة المضافة فمن أى نشاط نقصد أن عائد الأستثمار يكون كبير نسبيا فاذا كان المستثمر اجنبى ستكون حصيلة الفائض من القيمة المضافة كبيرة ستحول الى الخارج ، اما ذا ان مستثمر محلى فسيكون كل ذلك داخل البلد ، فما هى الآليات التى تعطى حافز اكبر للمستثمر الوطنى عن المستثمر الاجنبى؟

هانى بركات

أرد بسرعة ، هذه السياسات توضع بالتعاون الوثيق مع المجتمع الصناعى المصرى ، ورجال الأعمال المصريين والصناعيين المصريين وتختلف من قطاع لقطاع.

وللاجابة على هذا السؤال هناك بعض القطاعات رأس المال المصرى كافى للاستثمار وفى بعض القطاعات رأس المال غير كافى للاستثمار ، سأتكلم فى موضوعين ، المستثمر الذى يأتى من الخارج يحضر معه أموال وتكنولوجيا وهذا مهم جدا والذى يقدر هذه المسألة الصناعة المصرية ، مامدى حاجاتنا لجذب الاستثمارات الاجنبية فى هذا المجال وما مدى قدرتنا كرأسمال مصرى على تلبية هذه الاحتياجات.

نعم لدينا الأولوية بالتأكيد للصانع المصرى والحوافز كلها توجه للصانع المصرى ، لكن هناك قطاعات مهمة جدا لابد ان ننجح فى جذب الاستثمارات الاجنبية إليها وهى القطاعات التى تكون رأس المال المصرى أو الخبرة المصرية أو التكنولوجيا المصرية غير كافية والذى يحدد ذلك بشكل محدد جدا هى الغرف الصناعية وهم الصناعيين المصريين ماذا افتح ؟ وما الذى لا أفتحه ؟ هذا هو الوضع.

عبد القادر دياب

لوحظ فى رغبة الوزارة فى التوسع فى صناعة الاسمنت منحت تراخيص لصناعات جديدة فى مزايدة فرضت من خلالها رسوم على منح الرخص وبالتالى هذا خط سير ضد مايسمى حوافز للمستثمر فما هو رأيك؟

هانى بركات

موضوع الاسمنت هو وجود نقص فى الاسمنت فى السوق وهذا هو الذى ادى الى شكوى الناس من ارتفاع السعر ، ما الذى يجعل سعر السلعة يرتفع ؟ أن يكون الطلب اكبر من العرض ، هناك هدف

استراتيجى ليس متعلق بالصناعة المصرية وانما متعلق بالمستهلك المصرى ، نريد زيادة المعروض من الاسمنت لأن هذا المنتج تأخذه الناس لتبنى به مساكن تسكن فيها .

العنصر الاساسى فى تقليل السعر هو المنافسة ، هو أن يكون العرض اكبر من الطلب ، الوضع فى مصر كان أن هناك نقص فى الاسمنت وهذا هو السبب فى منع التصدير وهو اجراء عنيف ، نحن نريد توفير اسمنت للمستهلك المصرى.

ثانيا : من أسوء الاشياء التى تحدث فى السوق وجود عدد قليل من المنتجين بشكل مايسمى بالاحتكار فنحن نريد زيادة التنافسية ونقلل الاحتكار فنريد جذب منتجين جدد للاسمنت وبسرعة وهذا هدف استراتيجى مثلما هو فى قطاعات استراتيجية اخرى مثل القمح حيث اريد زيادة المعروض من القمح لأوفى احتياجات المواطن المصرى ، المواطن المصرى هو الهدف ، ماذا نفعل؟

اذا لم اعط رخص لمصانع المنتج يرتفع سعره والناس لن تجد الاسمنت فكان مهم كهدف استراتيجى زيادة المعروض من الاسمنت.

ممدوح الشرقاوى

توجد اعتراضات كثيرة على الاسلوب الذى اتبع فى تشجيع الاسمنت ، فقد تم بيع غالبية مصانع الاسمنت والحقيقة هذا عمل دربكة فى قطاع الاسمنت ، وأنا أسأل سؤال وقد طرحته فى ورقة المحاور لماذا هناك اقبال شديد جدا على الاستثمار من رأس المال الأجنبى فى صناعة الاسمنت؟ الأسباب ببساطة هى مستثمر اجنبى يحضر ويأخذ ماده خام تقريبا مجانا ، ثم عماله أجورها منخفضة مقارنة بأى دولة ، ثم طاقة اسعارها مدعمه لماذا لم نطلب من ان يقوم المستثمر بتصنيع جزء من مكونات مصنع الاسمنت من خامات محلية ولتكن ٤٠-٧٠٪.

هذا يجرنا الى سؤال اجبت عليه بالنسبة لمصنع السيارات، ماليزيا ليس لديها سوق كبير جدا ، وكما قلت سيادتك هناك سوق محلى وسوق خارجى ، نحن دائما نقول ان السوق المحلى لا يستوعب الانتاج ونقف عند هذا الحد وننسى ان هناك سوق خارجى، كوريا تعتمد على السوق الخارجى ، ماليزيا تعتمد على السوق الخارجى وليس السوق الداخلى ، ماليزيا ١٢ مليون فرد ونحن ٧٥ مليون فرد.

نأتى لتونس ، حيث يوجد بيننا وبينها مسافة كبيرة جدا فى عمليات التصنيع فهى الآن تصدر قطاع غيار للسيارات والاجزاء والمكونات. اين نحن من هذه القضية؟

وهذا يجرنى الى القول بأنه عندما يطلب من اى مستورد استيراد اى منتج يحضره لك من أى مكان فى العالم ، نحن شطار فى هذه العملية ، أين المصدرين ؟ كوريا لديها حسب ما أتذكر ٣٤٠ ألف مصدر ، نحن نقول لدينا ٤٥ألف مصدر والحقيقة أن من يزاول عملية التصدير ، كما أتذكر ربما ١٤ ألف مصدر ، والسؤال لماذا لم نستفد من هذه العملية ؟

أسأل سؤال آخر ، نحن نصدر الومنيوم ، لماذا لم نصنع الألومنيوم كقطع غيار للسيارات ؟ هناك اسئلة عديدة جدا، وقد كنت محدد جدا فقلت فى قضية التعميق اريد تعميق فى الالات والمعدات لتلبية احتياجات قطاع الصناعة والقطاعات الاخرى منها. مايهمنى ماقاله د. هانى بركات اننا نعمل شركة لتصنيع الات ومعدات الدباغة هذه الشركة ارجوا أن لا تكون للسوق المحلى فقط بل تكون ايضا للسوق الخارجى .

هانى بركات

بالنسبة للاسمنت هناك نص صريح فى كل العقود الجديدة بتصنيع ٤٠٪ محليا.

بالنسبة للسيارات ، مثال تونس الذى ذكرته مثال مهم جدا، تونس من أول يوم قالت لن اصنع سيارة ، الاختيار الاستراتيجى لتونس كان اختيارا صحيحا هو لن أنتج سيارة ، وايضا الخيار الاستراتيجى للنمسا خيارا صحيحا حيث قالت لن انتج سيارة ، النمسا بلد متقدم ولا توجد عربة نمساوية ولكن النمسا تنتج محرك مرسيدس بنز ، وضوح الرؤية واجب ، نحن لخبطنا فى الرؤية ، نحن تصورنا ان الهدف سيارة، الهدف ليس سيارة، الهدف الاستراتيجى هو تقوية صناعة مكونات السيارات.

ايضا مهم ان أوضح نقطة ، هناك بعض البلاد اخذت قرارات صائبة وهناك بلاد اخذت قرارت خاطئة فبعض التجارب الدولية قابلة للنقل لانها ناجحة ، وهناك بعض التجارب الدولية غير القابلة للنقل لأنها غير ناجحة وعلى سبيل المثال العربة الماليزى غير ناجحة وهذا ليس تقييمنا لكنه تقييم الحكومة الماليزية وهم حاليا فى مجال خصخصة الشركة وتصفيتها وهذا موضوع مهم ، لكن هناك بعض التجارب الدولية الناجحة ولكن نخدم مصر لا بد أن ننقل مثل هذه التجارب.

محمود عبد الحى

بعض الملاحظات السريعة، سيادتك تكلمت عن التعميق وزيادة القيمة المضافة ودعم للصادرات من السلع النهائية ، اتمنى ان تتضمن سياسة الوزارة أن يزداد هذا الدعم بالنسبة للمنتجات النهائية الأكثر اعتمادا على مدخلات محلية ، لأننا منذ عام ١٩٩٤ نزلنا وجلسنا مع الصناع ، لا توجد رغبة فى تنمية علاقة التشابك بين الصناع بعضهم ببعض ، ومثال سريع جدا فى صناعة الجلود معظمهم اشتكوامن الحليات المعدنية لأننا نستوردها من الخارج وتأتى مغشوشة ، اقترحت عليهم عمل مصنع او ورشة حجرة مثل التى نجلس فيها واعملوا الاسطمبات الخاصة بكم فهى معادن لينه واستثماراتها ضعيفة أنهم محتاجون للتعاون مع بعض وأعتقد أن الوزارة فى يدهازيادة الدعم كلما زادت نسبة المدخلات المحلية فى السلع النهائية.

قضية الاسمنت، سياسات الدولة يجب أن تكون سياسات تكاملية لأن حضرتك مشكورا تفضلت وقلت الاستراتيجية قطاعيا داخله فى الاقتصاد كله ، أنا أضع مائة علامة أستفهام ونحن نكتوى بالارتفاع فى الاسعار فى كل شىء حيث أن الدولة تعمل قرارات لاعطاء تراخيص مصانع الاسمنت ، وكما قرأنا فى بعض الصحف – والله أعلم بمدى صدق هذا الكلام – أن أول مصنع من ال_١٤ مصنع دفع ٢٤٠ مليون جنيه لكى يحصل على الترخيص ، أنا فى تخيلى أن صناعة الاسمنت صناعة احتكارية حتى لو عملت ٥٠ مصنع من السهل الاتفاق بينهم وليس ببعيد أن صناع الاسمنت كانوا يضغطوا على السوق ويرفعوا السعر حتى قبل الازمة الاخيرة بحيث كانوا يعملوا فترة الصيانة شهرين فى نهاية السنة لكى يعطشوا السوق ، لا اتخيل إن الدولة وهى تسعى الى تخفيض الاسعار والتيسير على المواطنين أن تطلب٢٤٠ مليون جنيه للحصول على ترخيص ، هذا ليس تيسيرا للمنافسة .

هانى بركات

النظام الذى تم عمله الهدف منه تقليل التكلفة على المستهلك المصرى ، كيف؟ العنصر الاساسى فى الاسمنت هو الطاقة ، ٤٠٪ من ثمن طن الاسمنت طاقة وكذلك الالومنيوم و الاسمدة.

انا لدى مصادر محددة من الغاز ومصنع الاسمنت يقام لكى ينتج لمائة سنة قادمة هذه استثمارات طويلة الاجل ، فى رأى سيادتك نحن لدينا مصادر محدودة ولدينا استراتيجية قومية للطاقة فضبطناها

لتعظيم الاستفادة من الطاقة ، مصر تنتج مليون قدم مكعب مثلا من الغاز ، ابحث عن استخداماتى ، أين ؟ لكى لا ادخل فى أزمة طاقة خلالا ١٠ سنوات ثم أقول أنه ليس لدى طاقة .

الطاقة للعشرين سنة القادمة مخططة ، قطاع الاسمنت له منها جزء، الهدف منه أن أنتج اسمنت لكى أوفر للسوق المحلى ، لكى لا أضع كل طاقتى فى الاسمنت ، فتحت القيد ، حضر ٥٠ طلب ، اذا وافقت على جميع الطلبات لكى أوفر الاسمنت فإن مصر ستدخل فى أزمة طاقةمهولة ، لن تجد اضاءة ، المنازل ستظلم حسبنا الحسبة على المستوى القومى ، ليس هذا قرار وزارة الصناعة ، هذا قرار المجلس الاعلى للطاقة برئاسة السيد رئيس الوزارء وقلنا سنعمل ١٤ مصنع فقط ، مصنع فى كل محافظة ، لدى ٥٠ طلب وأريد اعطاء ١٤ رخصة فقط ، لا أحد يحتكر حب مصر ، لا أحد يحتكر الحكمة و العلم .

محمود عبد الحى

لا أحد يحتكر الحكمة وأرجو أن نكون كلنا مقتنعين به ، كل من هو فى موقع المسئولية ومن هو فى موقع البحث العلمى ، ومن هو فى موقع الانسان العادى نستفيد كلنا من بعض .

الجانب الآخر ان مسألة تعميق التصنيع وتصنيع الآلات والمعدات يجب الا اتركها لحين نمو السوق ، استطيع بنظرة متكاملة وسيادتك ضربت مثلا بالنمسا انه لا توجد سيارة نمساوية انما سيادتك اشرت انهم يصمموا المحرك وهذا جزء استراتيجى فى صناعة السيارة.

نحن حقيقة اتمنى ان نأخذ بالنا من اشياء كثيرة ، عندما نتكلم عن صناعات التجميع والتحول فى الصناعة والتخصص وتقسيم العمل الدولى نقول هناك دول تصنع اجزاء ، لابد ان يكون لنا مساهمة فى جزء استراتيجى لكى لا يستطيع أحد الاستغناء عنه ، انما سأشتغل على اجزاء يمكن الاستغناء عنها سيكون موقفى فى السوق العالمى ضعيف وموقفى فى التشبيك الاقتصادى على المستوى العالمى ضعيف ، فهنا عملية اقتسام الاجزاء لابد أن يكون هناك نظرة اليها اذا كنت لن استطيع عمل سلعة كاملة .

ايضا هناك معلومة ان الرئيس مبارك طرح عام ١٩٨٣ فى بداية حكمه الحديث عن سيارة مصرية ١٠٠٪ ، تقدم مكتب استشارى بدراسة عن سيارة تنتج عند الحد الاقتصادى ٣٠ ألف سيارة وهذا المشروع تابعته عن طريق المكتب الاستشارى وكتب عنه "نعمان الزياتى" فى الاهرام الاقتصادى ثم كلف الرئيس المهندس عادل جزارين لدراسة الموضوع بعده نام فى الأدراج فالمهم هذا المشروع اسميه دراسة أولية قد تكون

معيبه ، قد يكون فيه حلم أكثر من اللازم انما الانجازات تأتى بالافكار ناقصة أو خيالية وكانت الفكرة ان يعمل ٣٠ ألف سيارة ، يعمل شاسية متعدد الاغراض لسيارة ملاكى وسيارة نصف نقل وجرار وكان فى تقديراتهم صناعة الموتور بالكامل خلال ٣ سنوات .

قضية الموتور قضية هامة جدا ،لأنه ليس للسيارة فقط فالموتور للسيارة ، للطيارة ، للسفينة ..الخ أساس التقدم ، وأن تعميق التصنيع يحتاج الى ارادة سياسية قوية ، ويحتاج إلى ناس تتخطى حاجز الخوف وحاجز الحسابات هذه قضية بالغة الأهمية.

الجانب الثانى عندما نتكلم عن قضية المعلومات والتكنولوجيا ، التكنولوجيا مفهومها لا ينصب فقط على قضية الالات والمعدات وحضرتك مشكورا أ وضحت هذه النقطة وأضيف عليها ان الالات والمعدات ماهى الا منتجات تحتوى على محتوى تكنولوجى متقدم او متخلف ، انما مفهوم التكنولوجيا هى طريقة يصوغ ألانسان علاقات الانتاج الفنية والاجتماعية لكى ينتج مايريد بأفضل الصور ، فالتكنولوجيا لا تنفصل عن الانسان ولا عن اسلوب الادارة ومن هنا تأتى أهمية تعميق التصنيع الذى يعتمد على ادارة ذات عزيمة تكمل وتدخل فى عمليات التعميق.

الجانب الثالث أن تعميق التصنيع وسيادتك مشكورا عرضت الاستراتيجية وتتكلم عن التصدير ، لماذا نتجه دائما الى الاسواق التى اجد فيها منافسة شرسة ولا اتجه الى مشروعات مشتركة وتعاون مشترك مع الدول التى فى مستوى من الدول العربية أو الافريقية بحيث أوسع السوق واستطيع ان اتفق على نمط من تقسيم العمل وايضا نمط التنظيم الصناعى الحديث القائم على فكرة الصناعات المجمعة .

الجانب الآخر ان عملية تصنيع المكونات ونحن نتحدث فيها عن تعميق التصنيع ، التصميمات والعمليات التنفيذية كلها تأتى من الخارج ، لقد حزنت جدا أنه عام ١٩٩٤ وهى ليست مسئولية هذه الوزارة عندما قالو طفرة فى الصادرات غير التقليدية المصرية ذهبنا لنرى ماهى القصة ؟ وجدنا مصنع يعمل بنظام الوكلاء وهو متعاقد مع تاجر فى امريكا أو المانيا ورأيت المنتجات وسألته ماذا تأخذ على شغلك قال آخذ دولار على القطعة قص وتفصيل ، فنظرت الى متوسط سعر القطعة فوجدته ٢٤ دولار حسبت التكلفة يأخذ دولار على عمليات تصنيع شاقة ولديه عمال ويتحمل المخاطرة فى القماش التعبان ، ثم الوكيل فى

امريكا يأخذ ١٨ دولار من القيمة المضافة ، فعلا قضية القيمة المضافة مهمة لكن اهم من ذلك رسملة القيمة المضافة الى تقدم تكنولوجى وبحث علمى مهم لكى اعمل تعميق للتصنيع المحلى.

مركز التصميم والموضة الموجود خلف بنك مصر مهم جدا فى صناعة الملابس والاحذية ، هل بنينا عليه ؟ هل كملنا وزودنا عليه ؟ أم أن القصة بنينا مركز جديد وبعد ذلك نشتت جهدنا فهذه مسأله مهمة جدا ، عملية إطلاق قدرات الناس مسألة مهمة ، العنصر البشرى فى ادارة الصناعات المختلفة لابد أن يكون هناك جزء من الابتكار فى النهاية يسمح بهامش ، واعتقد أن الحكومة تقوم بدور مهم جدا، والوزارة تقوم بدور مهم جدا بأن تدعم هؤلاء الناس ، لو أنا فى مصنعى أعمل بوسائل تقليدية عندما يأتى لى شاب يطلب العمل بطريقة جديدة افضله ، أريد ان نشجع مثل هذا الشاب أن يأخذ ركن أو آله والحكومة تعوضه عن هذا وهذا مدخل مهم جدا لعملية تعميق التصنيع المحلى.

مسألة التعليم ، التصميم ، فسد التعليم لدينا عندما حاولنا أن نحمله كل شىء ، التعليم لا يجهز لسوق العمل ، لكن انتهز فرصة والدكتور هانى موجود ان تردوا على القطاع الخاص فنحن لسنا فى صراع مع القطاع الخاص لكن نزيد فهم المسألة لو أن النظام التعليمى سيسير خلف احتياجات سوق العمل ثقوا ان هذا المجتمع سيكون مفكك ، تربيت من البداية ان صناعة البناء هى المسيطرة فيكون لدى المهنس والبناء وبعد يومين اصبحت الاليكترونيات التواصل بينى وبين ابنى صعب بعدها كانت الزراعة ، التعليم مهمة اساسية، اساسيات العلوم ، طرق لتطبيق ثم اطلاق العنان للاولاد لكى يفكروا ويبتكروا.

التدريب على الأعمال المختلفة يكون فى المصانع ولايخفى على حضراتكم أنه باليابان لديها مايسمى بالازدواج التكنولوجى تنظيم وتطبيقات ، الازدواج التكنولوجى بمعنى تكنولوجيا للانتاج داخل المصانع الكبيرة وتكنولوجيا للحرف الصغيرة داخل البيوت لدرجة أن الحاسب والشبسى يعطوها لسيدات البيوت كما كانت لدينا فى البيوت فى مصر يعملوا الكنافة واكياس المخدات فهو تجميع بين هذا وذاك وهذا مدخل لنا لكى ادمج الصناعات الصغيرة بعلاقات تعاقدية ملزمة مع الوزارة فى هذا المجال.

فى تقديرى لكى اختم الكلمة أن تعميق التصنيع قضية ارادة ،

القضية الخاصة بموضوع التراخيص تعنى الخروج عن المألوف وان كان حل جيد ويعطى ايرادات ، لاريد ٥٠ وزير مالية ، فى مصر ، لاأريد أن يكون وزير التجارة والصناعة وزير مالية يجيب ايرادات ،

ووزير الاسكان يجيب ايرادات ، ووزير الكهرباء يجيب ايرادات ، أريد كل وزير في اختصاصة والذي ياتى بايرادات هو وزير المالية فقط وهو علي كفاءة عالية ،لان الدولة وظيفتها التلطيف من حدة ارتفاع الاسعار موضوع التراخيص ارجوا اعادة النظر فيها، ممكن يكون هناك لقاءات ونضع القواعد العلمية لتقييم المشروعات واستطيع ان اميز بين استثمار واستثمار علي اساس مجموعة معايير اذا طبقت هذة المعايير استطيع أن اخدم المشروعات وشكرا.

عماد الحلوانى

يرجع تاريخ إقامة الصناعات الحربيه فى مصر ، فى العهد الحديث الى بداية الخمسينات تلبية لإحدى المبادئ الاساسيه من إقامة جيش وطنى قوى يعتمد بنسبه كبيره ذاتيا على سد احتياجاته من العتاد الحربى، تأمينا لسيادة الوطن و سلامة أراضيه .

ولم يكن الهدف المخطط لهذا الغرض يصبو فحسب الى إقامة صناعات حربيه قوميه وطيده الأركان ، وتطويرها بصفه مستمره لتلبية مطالب قواتنا المسلحه التى تهدف الى التحديث المستمر تمشيا مع التطور العالمى الهائل و المستمر فى تحديث معدات أنظمة الدفاع ، بل كان تركيز الدوله أيضا فى أن تسهم تلك الصناعات الحربيه بدورها فى الاقتصاد القومى من خلال المساهمه فى تحقيق الخطط العامه للتنمية الاقتصادية والاجتماعيه للمجتمع المصرى

و لقد تم التخطيط منذ قيام الصناعات الحربيه أن تتميز بصفه خاصه بطابع التكامل خلال مراحل التنفيذ و التطوير المتعاقبه ، مع خلق لأجيال صناعيه متوارثه تمتاز بطابع الدقه فى الأداء و جودة الإنتاج و هى الصفه المميزه لتلك الصناعة .

إن إقامة قاعده صناعيه حربيه فى مصر ، لم يكن عملا سهلا ، فقد واجهت هذه الصناعه خلال الاعوام التى مرت على إنشاءها الكثير من العقبات و الصعوبات و التحديات و المتغيرات ، و لم يكن الآمر يقتصر على جلب المعدات و الخبره الفنيه وإنشاء المبانى فحسب ، بل إن حجر الزاويه و الأهم فى هذه الصناعه كان توفير الكوادر الهندسيه و الفنيه المتخصصه القادره على استيعاب نظم و أساليب و تقنيات هذه الصناعة .

و قد بلغ عدد شركات الإنتاج الحربى ، و التابعه للهيئه القوميه للإنتاج الحربى ، حتى وقتنا هذا الى ١٦ عشر شركه تمثل فى مجموعها الصناعات الحربيه المختلفه ، من معدنيه و كيماويه و هندسيه و الكترونيه، تعمل فى توافق تام فى تصنيع المنتجات الحربيه ، بدءا من الخامه الأساسيه الى مراحل إنتاج المكونات المختلفه و صولا الى المنتج النهائى الذى يتم اختباره طبقا للمواصفات و الشروط العالميه .

و بكل الثقه يمكن أن نقرر إن قطاع الإنتاج الحربى إيمانا بقوله تعـــــالى " وأعدو لهم ما استطعتم من قوه و من رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم ، وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ، و ما تنفقوا من شئ فى سبيل الله يوف إليكم و انتم لا تظلمون ." قد حقق حتى الآن إنجازات كبيره ، فلقد نجح فى تلبية احتياجات قواتنا المسلحه المصريه من خلال خطط مشتركه مع القوات المسلحه ، كما نجح فى تطوير قدراته الى حد كبير ، و اثبت ما يمكن أن تؤديه قاعدة الصناعه الحربيه المحليه خاصه فى وقت الحروب ، الأمر الذى يؤكد حتمية الاستمرار فى تطوير هذه القاعده لتتسع قدراتها على أداء مهمتها كركيزة أساسيه للقوات المسلحه فى كافة الظروف ، بجانب أثرها الواضح فى تعميق التصنيع المحلى لصناعات أخرى متعددة فى مجالات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه على أسس علميه و تكنولوجيه متقدمه

وجدير بالذكر فى هذا المقام التوسع و التنوع الواضح فى خريطة وتضاريس الإنتاج الحربى بشركات الهيئه القوميه للإنتاج الحربى لما تشمله من مساحات واسعه من منتجات نظم و معدات الدفاع فعل سبيل المثال لا الحصر :

إنتاج جميع نوعيات الذخائر التى تحقق مطالب القوات المسلحه اعتبارا من الذخائر الصغيره و صولا الى ذخائر المدفعيات الثقيله و الدبابات بقدرات وتكنولوجيات متنوعه .

إنتاج الاسلحه اعتبار من الاسلحه الصغيره و المسدسات الى مدفعيات الميدان و الدفاع الجوى بالاضافه الى احدث أعيرة مواسير الدبابات .

أما فى مجال المعدات أو نظم الدفاع المتكامله ، فان خريطة المنتجات تتنوع من المعدات الاتصالات السلكيه و اللاسلكيه المتطوره ، الى المعدات الاليكترونيه و نظم الدفاع الجوى المتكامل وصولا الى دبابة القتال الرئيسيه التى تمثل منظومه قتال متكامله.

وخريطة المنتجات المدنيه فهى ذات أبعاد متباينه و مختلفه لتشمل المعدات الاستثمارية و الاجهزة المنزلية و الكهربيه و الصناعات المغذية للسيارات ، بالاضافه الى محطات تحلية و تنقية المياه ومعدات المحافظة على البيئة ، و غيرها من المنتجات التى ليس مجال حصرها هنا.

ولقد قامت وزارة الإنتاج الحربى ببناء سياستها من منطلق مسئوليتها القوميه فى تصنيع نظم ومعدات أمن مصر من خلال المحافظه على اختصاصات الشركات فى مجال إنتاج معدات الدفاع بما يمكنها تحقيق مهمتها فى توفير كافة مطالب قواتنا المسلحه من ذخائر و اسلحه و معدات، مع العمل على تطوير الموجودات منها بما يتناسب مع التطور العالمى فى هذا المجال، بالاضافه الى الحفاظ خطوط الإنتاج بكفاءه عاليه .

ومن منطلق اقتناع وزارة الانتاج الحربى بان التطور التكنولوجى مبنى على العمل التقنى والابتكارات، وأن القيمة النسبية للموارد الطبيعية أو مصادر الطاقة سوف تتضاءل فى تحديد قيمة الإنتاج بالمقارنة بالجهود الإنسانية ، وخاصة فى ميادين البحث العلمى والابتكار. وليس أدل على ذلك التركيز فى المباحثات العلمية المرتبطة بترتيبات حرية التجارة العالمية على الحماية الكبيرة لحقوق الملكية الفكرية التى أصبحت تمثل المصدر الجديد للثروة الاقتصادية فى العالم المعاصر .

و اقتناعها ايضا أن التكنولوجيا بتوجهها العالمى و تجاهلها للحدود والفروق ، تجتاح الحواجز الأيديولوجية وتفرض واقعا جديدا أقرب الى القرية العالميه . العالم حاليا وخصوصا فى المرحله القادمه لن ينقسم الى أغنياء يملكون وفقراء لا يملكون ، بقدر ما أصبح ينقسم الى أغنياء يعرفون وفقراء لا يعرفون .

العصر القادم لا شك سيعتمد التقدم الاقتصادى فيه الى درجة كبيرة على توافر المعلومات والبيانات والإحصاءات – من جهة ، وعلى القدرة التكنولوجية والخبرة العلمية المتاحة للتطبيق سواء بالنقل من الخارج أو البحث والدراسة فى الداخل وما يلزم لذلك من إعداد برامج ومؤسسات ومراجع وأجهزة علمية وتكنولوجية .

استكمالا للسياسه التى تبنتها وزارة الإنتاج الحربى ، تهدف خطة العمل للوزاره فى الفتره القادمه على الاهتمام و تنمية القدرات الذاتيه للبحث و التطوير و العمل على التشجيع المستمر للعمل البحثى والانجازات التصميميه التى تحقق فى النهايه قيمه مضافه تكنولوجيه عاليه وريادة فى التطوير، بما يحقق

لمنتجات الإنتاج الحربى المنافسه الفنيه و السعريه مع اكثر المنتجات العالميه تطورا و تقوم وزارة الإنتاج الحربى بالتعاون اللصيق مع وزارة البحث العلمى و جميع الجهات البحثيه بالدوله ، وفى هذا المجال فان وزارة الانتاج الحربى قد اقامت مركز للبحوث والتصميم و تطوير التكنولوجيا على اعلى مستوى من الامكانيات، ليس فقط لخدمة التطوير فى المنتجات الدفاعيه ، و لكن لخدمة القطاع المدنى بجميع تخصصاته.

لذا فان وزارة الانتاج الحربى تعمل بخطوات ثابته نحو اقتحام عدة مجالات صناعية لها من قيمه عاليه من المكون التكنوجى مثل صناعة الفضاء و الاتصالات و الصناعات الاليكترونيه بجميع تطبيقاتها الدفاعيه و ما يتبعه من تطبيقات مدنيه .

ونظرا لأن القرن القادم سوف يتسم بالتسارع الشديد فى كل شئ وخصوصا فى الاكتشافات العلمية وفى الابتكارات التكنولوجية فان مسايرتها ستحتاج الى ديناميكية العمالة والإدارة وتغير مستوياتها ، بل أنه من المحتمل أن يغير الفرد عمله أكثر من خمسة مرات فى خلال عمره ، كما أنها ستفرض تعديلات جديدة على منظومات التعليم وعلى المتطلبات من القدرات الذاتية العالية للإنسان .

أدى كل من التطور العلمى والتطور الصناعى الى تضاؤل الأهمية النسبية للمواد الطبيعية فى قيمة الإنتاج وقد ترتب هذا الى أن القيمة المضافة – المترتبة على العمل ، وخاصة العمل التقنى والبحث والتصميم هى أساس التقييم للعائد من هذا العمل الإنتاجي ، و تتجاوز بكثير ما تسهم به المواد الأولية فى قيمة السلعة .

ولقد تبنت وزارة الانتاج الحربى خلال المرحله القادمه ، و بناء على دراسات مستمره ناتجه من المؤشرات السابقة ومن خلال التفهم الكامل للدور الحقيقى للصناعة فى مصر خلال القرن القادم التحول من صناعات مستهلك للتكنولوجيا الى صناعات منتجه ومسهمه فى حركة التطور العالمى ، و أن تكون القيمة المضافة الحقيقية فى الصناعة هى العامل الأول فى التقييم والتوسع فى إقامة منتجات وصناعات تعتمد على كثافة المعرفة والتكنولوجيا الرفيعة.

وتهدف وزارة الإنتاج الحربى فى خططها دائما على تطوير التكنولوجيات المستخدمه بشركاتها،وتوفير احدث التكنولوجيات الانتاجيه ، و لتحقيق هذا فانه يتم العمل نحو :

- تطبيق أساليب و نظم الاداره الحديثه .
- زيادة فاعلية الاداء للشركات بما يحقق زيادة الإنتاج .
- كفاءة الاستخدام لعناصر الإنتاج .
- رفع القدرات و المعرفه للعاملين و تنمية الفكر و السلوك .

و تعتمد وزارة الإنتاج الحربى فى تحقيق اهدافها على خطط واقعيه طويلة المدى مبنيه على احدث الأسس العلميه فى الاداره و بما يحقق التطوير والتحديث المستمر من منطلق تحقيق مطالب واقعيه للقوات المسلحه او تحقيق اهداف التنميه الاقتصاديه لمصر .

ومن المعروف إن تكنولوجيا إنتاج معدات الدفاع تعتبر من اكثر التكنولوجيات تقدما وسرعه فى التطور ، والذى يعتبر بحق اسرع كثيرا من مثيله من التكنولوجيات بالصناعات المدنيه ، بل انه من المؤكد ان التكنولوجيات الحديثه تظهر أولا كتطبيق فى المنتجات الدفاعيه ثم تجد التطبيقات لها فى المنتجات والاستخدامات المدنيه المختلفه مثل : أشعة الليزر – الدوائر الاليكترونيه المتكامله – المواد .....الخ

ولقد تبنت وزارة الإنتاج الحربى مواكبة التطور التكنولوجى فى مجال المنتجات الدفاعيه و تنمية البحث العلمى والتطوير فى هذا المجال ، وبالتالى فان المنتجات المدنيه للقطاع تتميز بالتكونولوجيا العاليه والاعتماديه المرتفعه و التى تم اكتسابها من إنتاج المعدات الدفاعيه ، مما يجعل شركات وزارة الإنتاج الحربى اكثر الشركات الصناعيه تأهيلا للدخول فى الصناعات الدقيقه والتى تحتاج الى تكنولوجيات مرتفعه لذا فلقد ركزنا فى القطاع على استغلال طاقات الإنتاج المتوفره للدخول فى منتجات مدنيه تحقق تنميه حقيقيه للاقتصاد المصرى .

ورغم ان الإنتاج المدنى بشركاتنا يعتبر هدف تكميلى ، فان منتجاتنا المدنيه يتم التوجيه لها فى مجالات التنميه مثل تصنيع المعدات الاستثماريه مثل آلات الورش التى يتم إنتاجها فى إحدى شركاتنا ، ويتم العمل على تطويرها و تحديثها لتحقق مطالب الورش الانتاجيه سواء بالمصانع الصغيره او الكبيره ، كما تساهم منتجاتنا فى تحقيق توفير مجالات و فرص عمل للشباب بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى لانتاج عربات نقل و توزيع منتجات لصالح مشروع الصندوق الاجتماعى للشباب.

كما تقوم شركات الإنتاج الحربى بتصنيع جميع نوعيات العدادات للكهرباء والمياه بالاضافه الى إنتاج كثير من مكونات محطات توليد الكهرباء بالتعاون مع وزارة الكهرباء ، و التى فى النهايه تخدم التنميه العمرانيه و الانتاجيه و السكانيه ، هذا بالاضافه الى محطات تحلية المياه و ومحطات المعالجة لمياه الصرف الصحى او الصرف الصناعى ،، بالاضافه الى تصنيع محطات تحويل القمامه الى اسمده ، و التى تمثل اهميه للبيئه ، اما فى مجال زيادة القدرات التعدينيه فان شركات وزارة الإنتاج الحربى نجحت فى إنتاج أجهزة القطع للمناجم و معدات التفجير لصالح إيجاد ثروه تعدينيه قويه ومن هذا نرى ان توجهات الإنتاج فى شركات الهيئه تركز على التنمية الاقتصاديه و البيئيه للمجتمع المصرى و الذى يتم بالتنسيق مع الوزرات الأخرى .

هذا بالاضافه الى المنتجات الاخرى للمستهلك المصرى من الاجهزه المنزليه التى يتم تطويرها بصفه دائمه لتناسب احتياجات السوق او قوانين البيئه ، وكذا المعدات الكهربيه و انابيب البوتاجاز و اجهزة الاطفاء و ادوات المائده وغيرها كثير من المنتجات التى تحقق تحميل اقتصادى للتكنولوجيات المتوفره بمستوى عال بالاضافه الى تخفيض حجم الاستيراد من الخارج .

عبد المنعم خليفة

بسم الله الرحمن الرحيم ..قبل أن أتكلم عن الورقة المقدمة من د. ممدوح وهي ورقة شاملة جميع المحاور التى تمس تعميق التصنيع والتى اذا حلت ستحل المشاكل الخاصة به لاننا تكلمنافى هذه الموضوعات سابقا

أحب أن اوضح للدكتور محمود والسيد رئيس الجلسة بعض النقاط التى تمت فى صناعة السيارات لاننى عملت من الستينات بها حتى خرجت على المعاش عام ٢٠٠٠ ثم عملت مستشارا فى شركات عديدة للسيارات وال UNDPواعداد بعض الدراسات لبعض الشركات العالمية فى موضوع السيارات ايضا .

صناعة السيارات فى مصر عندما بدأت لم تبدأ بالتجميع ، والنقطة التى أثارها السيد رئيس الجلسة عن الموتور الخاص بالسيارة ونحن نطلق علية المحرك Engine لان الموتور هو موتور الكهرباء اما محرك السيارة Engine فهو كما نعرف جميعا الجزء الرئيسي للسيارة ثم الجيربوكس ثم معدات نقل الحركة والاكسات ثم الشاسية ثم الكابين والجسم .

وقد بدأت صناعة السيارات فى مصر فى مشروع السنوات الخمس فى الخمسينات حيث بدأت شركة النصر فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ وانا شرفت بان عملت بها من بداية الستينات حتى سنة ٢٠٠٠حوالى ٤٠ سنة شغل فى هذا المجال ، وكان التخطيط لتصنيع السيارة بنسبة كبيرة بما فيها المحرك والجيربوكس والاكسات والمحاور ومجموعة القيادة والشاسية والكبينة وكل شئ تصنيع محلي على مراحل

وبدأت صناعة المحرك الخاص بالسيارة عام ١٩٦٤ وتم انتاج محرك الديزل ١٢٥ حصان فى مصر بنسبة تصنيع لا تقل عن٨٠٪ لم يكن يستورد له من الخارج سوى طلمبة حق الوقود Iryection pump والدينامو والمارش الخاص بالسيارة وهي اجزاء تخصصية كانت تنتجها شركات خاصة لجميع شركات صناعة السيارات فى العالم مثل BOSCH والتى تنتج طلمبة حق الوقود لشركات مرسيدس واسكانيا وغيرها . وتصنيع المحرك ليس عملية سهلة وليس عملية صعبة ونحن بدأنا بتكنولوجيا وحق معرفة Know How .من شركة ماجيروس دوتيش فى المانيا الغربية وتم عمل خطوط انتاج لجميع اجزاؤة على سبيل المثال الجزء الرئيس للمحرك وهو عمود الكرنك هذا الجزء يحتاج خط انتاج به ٤٣ ماكينه كان بعض الميكانات يصل ثمنها فى الستينات الى نصف مليون دولار ، فتكلفة انتاج المحرك تكلفة كبيرة ، المشكلة لدينا ليس ان نصنع لكن المشكلة هى الاستمرارية في التصنيع لان صناعة السيارات والمحركات أهم شئ فيها (R&D)البحث والتطوير .

نحن صنعنا هذا المحرك وانتجناه من الستينات ولا زال ينتج فى شركة النصر حتى الان وكما قال د.عماد فإن مصنع ٩٠٩ الحربى أحضرتكنولوجيا من مكتب "د.لست" اكبر مصمم محركات فى النمسا الذى كان يصمم المحركات لألمانيا وحضر هنا فى الخمسينات وصمم لهم محرك وانتج هذا المحرك ثم بدأوا فى تطويرة ولكن لاننا لاننفق على البحث والتطوير المبالغ الكافية فلم نصل للدرجة المطلوبة ونجد انفسنا عملنا مثل واحد يصنع حاجة قديمة ومستمر فى تصنيعها حتى الان ، فهذة مشكلتنا ، فالذى ننتجة لايواكب المتطلبات الحديثة ولما تطورت صناعة السيارات وتطلبت محركات تبعا للتكنولوجيا الجديدة المتطورة لم نستطيع الدخول فيها للاحتياج الى عمل خط جديد للانتاج وكذلك جسم المحرك الكبير كان يتم سكة فى مصر فى مصنع حلوا ن للمسبوكات ، ويأتي الى شركة النصر على خط انتاج على ماكينات عملاقة تشغلة من جميع الاجناب وكانت جميع الاجزاء للمحرك يتم تشغيلها انما التطوير لم يتم ، نحن صنعنا الجيربوكس

فى مصر موديل الـ٥ سرعات الذى كان يركب على اللورى والاتوبيس، اللورى الحربى الذى تستخدمة القوات المسلحة وكنا تنتج ٥ الآف لورى فى السنه وحوالى ١٠٠٠ أتوبيس وحوالى ٥ الآف محرك ديزل تنزل السوق كل ذلك صناعةمصرية بنسبة لاتقل عن٨٠-٩٠٪ وربما المهندس مصطفى مدير التصنيع المحلى فى هيئة التصنيع فى مصر عاصر ذلك وكنا لاتستورد سوى بعض الاجزاء التخصصية

ما الذى اوقفنا ؟ الذى اوقفنا اننا لم نواكب التطور ، استمرينا فى انتاج المحرك القديم وخطوط انتاجة لازالت فى شركة النصر لكنه ينتج محرك نسبة التلوث البيئى كبيرة لم تكن ايامها كما هو حادث الان لكنهم اذا انتجوه حاليا فان الطلب علية قل جدا ولن يستطيعوا تصديرة لكن يمكن أن يستمر فى انتاج قطع غيار هذة نقطة توضيحية اردت ذكرها لكى اوضح ان التصنيع المحلى قديم بمعنى ان الصناعة قامت بدورها وقد حضرت الاتفاقات التى تمت مع الشركات وكان تصنيع السيارة متفق علية على ٨ مراحل وكل هذا الكلام ينصب على اللورى والاتوبيس لكى لا نخلط بينها وبين سيارة الركوب التى سوف اتحدث عنها.

تصنيع اللورى والاتوبيس يتم على ٨ مراحل ، كانت المرحلة الاولى تجميع ، المرحلة الثانية تصنيع بعض أجزاء صغيرة ، المرحلة الثالثة زيادة فى التصنيع ، المرحلة الرابعة تصنيع المحرك ، المرحلة الخامسة تصنيع الجيربوكس ، المرحلة السادسة تصنيع الاستيرنج علبة التوجية والقيادة ، المرحلة السابعة والثامنة تصنيع المحاور والاكسات ، وهذا الكلام تم توثيقه فى الجامعة الامريكية فى مركز توثيق النشاط الاقتصادى والصناعى فى مصر سجلت لديهم حوالى ٧ ساعات حكيت لهم تارخ صناعة السيارات وكانت اسئلة واستفسارات كالتى تتم هنا ، لماذا لم يتم انتاج سيارة مصرية ؟ لماذا لم يتم انتاج سيارة عربية ؟ ما هو المستقبل ؟

ولان الماضى هو الذى سيقودنا الى المستقبل فسوف أرد على النقاط التى أثارها د. ممدوح وأقول أننا أثرنا هذه النقاط من ٢٠ سنة وحاليا نقول أننا نريد تطبيقها فى استيراتيجية وزارة التجارة والصناعة وقد بدأت هذه المراحل فى التنفيذ ، وجاءت حرب ١٩٦٧ الدولة رفعت يديها ، كان هناك تدهور اقتصادى والحصول على العملة الصعبة مستحيل ،توقف النشاط وكانت شركة النصر قد بدأت فى مراحل انتاج سيارة الركوب فيات ولعل حضراتكم تتذكرون العربات ١١٠٠ ، ١٣٠٠ ودرسنا دراسة لانتاج سيارة لمختلف

الاستخدامات وانتاج محرك لها واخترنا المحرك سعة ١٥٠٠ سم٢ 1500 cc حيث يصلح لكل أنواع السيارات الركوب – البيك اب – الميكروباص – الفان ...الخ

بعد حرب ١٩٦٧ الدولة رفعت يديها وقالت ليس هناك تمويل تصرفوا ما العمل ؟ ركزوا فى اللوري والاتوبيس واجلوا تصنيع سيارة الركوب استوردوا شوية عربات جمعوها ، فتوقف مشروع تعميق تصنيع سيارات الركوب عند المرحلة الثانية ، لم نسر فيها كما سرنا فى النقل والاتوبيس لماذا ؟ لان شركة النصر تم أنشاؤها كدعم للمجهود الحربى لانتاج اللورى الحربى واتوبيسات النقل العام وحتى الان اكثر من ٥ الاف أتوبيس من النقل العام لازالت تعمل فى شوارع القاهرة هى من انتاج شركة النصر وبنسب تصنيع لاتقل عن ٨٠ –٩٠ ٪

سوف اذكر لحضراتكم سبب تأخرنا وعدم وصولنا الى ما وصلت الية الهند ، كنت اتدرب عام ١٩٦٤ فى شركة فيات كان يتدرب معى مهندسين من الهند حيث كانوا ينتجوا العربة الفيات ١١٠٠ الصغيرة وضعوها ووصلوا فى تصنيعها الى ١٠٠٪ لانهم كانوا جادين فى الصناعة وكانت كل قوانينهم تخدم الانتاج المحلى لهذه العربية، "أنديرا غاندى" كانت تركب هذه العربة ، كل الوزراء كانوا يركبون هذه العربة ، كل المسئولين كانوا يركبوا هذه العربة .

فى روسيا ، كان معنا ناس روس ،العربية ١٢٤ بدأو انتاجها التى أصبحت اللادا واصبحت تنتج مليون عربة فى السنه بتصميم روس هم بدأوا وأخذوا قرارات صح ونحن قرارتنا كانت على الورق ، هل هنا يمكن أن يركب وزير عربه ١١٠٠ لذلك لم نصل فى التصنيع الى المدى المنشود. نريد الرجوع الى ما تم توثيقة فى مركز التوثيق بالجامعة الامريكية بدءا من الخمسينات حتى عام ٢٠٠٠ عن تاريخ صناعة السيارات فى مصر ، هذه قصة تصنيع المحرك والسيارة أردت أن أوضحها أمام حضراتكم .

هذا عن التصنيع المحلى ولماذا توقفت شركة النصر ، توقفت لانها لم تجد تمويلا ، لان جزءاً مثل الكرنك لكى اعمل محرك جديد ، كيف تتصرف الشركات الكبيرة ؟ الشركات الكبيرة كانت تنتج ملايين السيارات ، شركة فيات كانت تنتج ٤–٥ مليون سيارة ، خط انتاج حتى اذا كان ثمنه ٥٠٠ مليون دولار اذا قسمناه على ٥ مليون عربة فستتحمل كل عربة ١٠٠ دولار أنما اذا كنت انتج ١٠٠٠٠ عشرة الاف عربة هذا يفرق كثيرا ، التكلفة زهيدة لااستطيع ان انتج وأنافس هذه الشركات الكبيرة اضافة الى اننا لم نبنى الكوادر

التكنولوجية لنكون قادرين على تطوير التكنولوجيا بنفسنا لان مصر دخلت فى صراعات كثيرة واحدة بعد الثانية وبالتالى تراجعت الجهود الصناعية ، لانقول سياسة د٠عزيز صدقى صحيحة بنسبة ١٠٠٪ من الابرة للصاروخ نحن نحكى ما حدث واسباب تداخل السياسة مع الاقتصاد مع الصناعة والتى جعلتنا محلك سر .

ما أتذكرة فى الثمانينات شكلت لجنة استيراتيجية صناعة السيارات فى مصر وأنا شرفت أن كنت عضوا فى هذه اللجنة وقدمنا الدراسة للمجالس القومية المتخصصة وذكرنا فيها تجربة تونس – لان بعض الزملاء ذكروا تجربة تونس فى المكونات وصناعة المكونات – ولا زالت الدراسة الخاصة باستيراتيجية ١٩٨٤ واستيراتيجية ١٩٩٦ واستيراتيجة ٢٠٠٤ موجودة ويمكن الرجوع اليها وقد قلت فى اخر جلسة لاتتعبونا افتحوا ادراجكم ستجدوا الدراسات فقط نغير التاريخ ونحدث بعض البيانات .

فى عام ١٩٨٤ كانت تونس فى بداية نهضتها الصناعية وكانت عاملة بعض القرارات ، وتونس توجد بها صناعة سيارات ، هى بها تجميع للاتوبيس، عندما تريد تجميع عربية تعمل مناقصة عالمية نريد ١٠ الاف عربية تحضرها من فيات أو رينو أو غيرها نجمعها ، وكانت تشترط على هذة الشركات أن نسبة لاتقل عن ٢٠٪ من قيمة المكونات يأخذوا مكونات محلية للتصدير فأتجهت شركات كثيرة من التى تصدر السيارات الى تونس مثل رينو أن تحضر الى تونس وتعمل مصانع وازدهرت الصناعة فى تونس وبدأوا بالصناعات الملوثة مثل المسايك فجميع المسبوكات التى كانت تصدر لفرنسا وايطاليا والمنيا كانت من تونس ، السوست ، الصناعات التى تحتاج عمالة وبها شغل كثير وبها تلوث وبها خامات وبها صهر فبدأت تذدهر هذه الصناعات ولقد شعرت بالأسى فى أحد ألايام فى التسعينيات وأنا فى معرض فرانكفورت الدولى وأنا أري معرض دولى لجميع مصنعى السيارات واجزائها حيث كان هناك شركتين فقط من مصر بينما كان هناك ١٤ مصنع من تونس وكانت اسرائيل التى ليس لديها صناعة سيارات متواجدة بحوالى ٣٠ شركة وقلت ذلك للوزير. كان لابد من وجود قاعدة صناعية ضخمة لصناعة المكونات لان صناعة السيارات ترتكز على صناعة المكونات ، كيف اعمل مصنع سيارات وليس لدى مصنع للكاوتش او مساحة او مساعديين هل استوردها ، يجب أن تكون لدى القاعدة التى تغذى السوق بقطع غيار وهذا كتبناه عام ١٩٨٤ عن تطوير قاعدة الصناعات المغذية التى تلزم .

فى عام ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ اشتركت فى اعداد دراسة للصندوق الاجتماعى عن الصناعات المغذية للسيارات وكان د٠ حسين الجمال موجود ، وكانت الصناعات المغذية فى الخمسينات لاتزيد عن ٢٠ مصنع تعمل بطاريات ، كاوتش واجزاء بسيطة ، ثم تطورت فى السبعيات لأن شركة النصر قامت بمجهود كبير ووافر وكانت تدفع فلوس مقدمات للمصانع ، لأن الصناعات المغذية يجب أن تاخذ دعم لأن فيها تكلفة ، لابد أن تأخذ فلوس لكى تعمل اسطمبات وتعمل قوالب وتعمل أبحاث والزمنا الشركات التى عملنا معها رخص تصنيع أن تحضر وتقدم معونة فنية للصناعات المغذية ، وبدأت بعض الصناعات كالمطروقات والمسبوكات فى دعم المصانع وبدأ انتاج اجزاء فى مصر وبدأت الاجزاء الكبيرة تسبك فى مصر ، ٠٠٠الخ

هذه الانشطة حاليا توقفت عن العمل لانه ليس هناك مجهود صناعى حقيقى حالى ، بدأت الصناعات المغذية بـ ٢٠ مصنع ، وصلت فى الستينات الى ٤٠ مصنع ، في السبعينات حوالى ٨٠ مصنع ، في التسعينات وصلت ١٩٥ مصنع وعندما تم عمل الدراسة كانوا حوالى ٤٤٠ مصنع والمهندس مصطفى يقول أن العدد قل لأن هو الذى يعطى التراخيص ، لان بعض المصانع قفلت والبعض خرج من النشاط هم دائما يسمون صناعة السيارات Industry of Industries صناعةالصناعات لأن السيارات تجد فيها صناعة هندسية ، كهرباء اليكترونيكى كيمياء ، ورق ، قماش حتى القماش الذى يستخدم في السيارة غير القماش الذى نلبسة لابد من عمل تجارب علية لدي تحملة للبرى والتأكل كل ذلك يحتاج الى تكنولوجيا صناعية.

وعندما بدأت سياسة ألانفتاح الاقتصادى ، دخل القطاع الخاص ، ونحن لانلوم القطاع الخاص لأنه يريد ان يستثمر ويكسب، هل يذهب ويحضر خط انتاج يتكلف ١٠٠ مليون دولار لكي يعمل جزء فى محرك؟

المحرك يأتى كامل وكل ما تتطور الصناعة بالخارج ويحدث تطوير فى المحرك يأتى جاهز وشراء العبد ولاتربيتة كما يقال فبدأ الكل يصل الى نسبة التصنيع التى حددتها هيئة التصنيع وهى ٤٥٪ وليس لديه حافز بعد ذلك وبدأ التصنيع يتراجع . لذلك شكل وزير الصناعة لجنة لعمل بعض التيسيرات على المنتجين وحل مشاكلهم ورفع نسبة التصنيع المحلى .

هذا ملخص للتاريخ لأنه يجب ان نتعلم من التاريخ لأن مشكلتنا هى الاستمرارية ، نحن شطار ونعمل أشياء جيدة جدا لكن لا نستمر ونكمل ونطور ونحافظ عليها.